

فلسطين إلى أين؟

قدّورة فارس*

نحو ثورة شعبية شاملة

تعرّض الشعب الفلسطيني، على مدى مئة عام، لظروف قاهرة وتحديات كبرى تعاضمت بعد النكبة، لأن الهدف الصهيوني الأساسي كان ولا يزال، شطبه من الخريطة السياسية والجغرافية. وعلى الرغم من حجم تلك التحديات، فإن هذا الشعب، بقيادة حركته الوطنية، وعبر مسيرة كفاح طويلة وشاقة وسط أوضاع إقليمية ودولية معقدة، تمكّن من المحافظة على وحدته وهويته، وفرض حضوره على الأرض وعلى خريطة السياسة، وأصبح لاعباً أساسياً في الترتيبات والتحويلات التي شهدتها المنطقة كافة.

ومع أن الشعب الفلسطيني بعد النكبة عاش في ظروف وأوضاع متعددة، إلا إن الحركة الوطنية تمكنت من تأطيره تحت قيادة وطنية واحدة وعلى برنامج سياسي وكفاحي واحد، وتمكنت من تكريس الإطار التمثيلي الواحد (منظمة التحرير الفلسطينية) كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وهذه المسيرة شهدت حالات مدّ وجزر، غير أنها تمكنت، استناداً إلى برنامجها ومساندة شعبها وكفاحها، من تحقيق إنجازات مهمة، واقتربت من تحقيق برنامجها عبر مراكمة النضال. وعلى الرغم من الاختلاف في تقويم بعض التجارب، وخصوصاً مسألة انخراط منظمة التحرير الفلسطينية فيما سُمي العملية السياسية، فإن الحركة الوطنية تمكنت من بناء مؤسسات على أسس ديمقراطية، وكرست الشعب كمصدر أول ووحيد للسلطة، ورسخت مفهوم التنوع باعتباره مصدراً من مصادر قوة الشعب الفلسطيني. فاستناداً إلى سلسلة القوانين التي أنجزت، وفي مقدّمها القانون الأساسي، وإجراء الانتخابات مرتين، نستطيع الاستنتاج أن الحركة الوطنية حافظت على المبادئ الأساسية للحياة الديمقراطية، لكنها في الأعوام العشرة الماضية، دخلت مرحلة جديدة شهدت خلالها انتكاسات متلاحقة وخطرة باتت تهدد ما أنجزته خلال مسيرتها الكفاحية الطويلة، بل تهدد أيضاً مستقبل القضية الوطنية برمّتها إلى حد التساؤل عن مدى قدرتها وأهليتها بتركيبتها الحالية على تحمّل مسؤولياتها في

* عضو المجلس الثوري لحركة "فتح".

قيادة الشعب الفلسطيني. ويمكن عرض تعبيرات هذه الأزمة بما يلي:

١- نتيجة غياب الحوار العميق في الساحة الفلسطينية وقع ما كان مؤجلاً، وهو اصطدام البرنامجين المتفاعلين على ساحتنا على شكل انقسام تخلله اشتباك دموي ترتب عليه ارتدادات أدت إلى انقسام عمودي وأفقي سياسياً، وحتى اجتماعياً، وذلك حين أقدمت "حماس" على انقلاب مسلح في قطاع غزة.

٢- تحت مظلة الانقسام جرى تقويض أركان الحياة الديمقراطية بمختلف تعبيراتها، وتكرست سلطتنا أمر واقع، بشكل يمس مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات. وقد أشارت استطلاعات الرأي كلها، خلال الأعوام التسعة الماضية، إلى رفض الشعب المطلق للحالة القائمة، ومع هذا، فإن الانقسام ما زال مستمراً ومتواصلاً.

٣- استثمر الاحتلال الإسرائيلي حالة الضعف هذه ليستكمل تنفيذ مشروعه الاستيطاني في الضفة الغربية، وإحكام سيطرته على القدس، وتنفيذ سياسات تهدف إلى تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني واستنزاف طاقته، كما استثمر حالة التشطي سياسياً عبر الادعاء بعدم وجود قيادة تمثل أبناء الشعب الفلسطيني جميعاً، الأمر الذي حرّره من كثير من التزاماته الدولية، ووقّر هامشاً واسعاً لليمين المتطرف في إسرائيل لتعزيز فكرته وقوته في إسرائيل، وبالتالي سيطرته واستمراره في قيادة دولة الاحتلال على قاعدة برنامج الذي ينكر بشكل مطلق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ولعل أخطر نتائج حالة الانقسام أن كلا البرنامجين، برنامج العملية السياسية والمفاوضات، وبرنامج المقاومة بالطريقة النمطية التي تطرحها "حماس"، اصطدم بجدار ووصل إلى طريق مسدود، فلا المؤمنون بالقدرة على تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني عبر الحوار والتفاوض قادرين على فتح نافذة تشير إلى إمكان تحقيق ذلك في المدى المنظور، ولا المؤمنون بالمقاومة، بالصيغة المختزلة لمفهوم المقاومة، قادرين على إنتاج أي أمل أو وعد بذلك. فمن الناحية العملية، تحافظ السلطة الفلسطينية على الهدوء في الضفة، بينما تحافظ سلطة "حماس" على الهدوء في غزة، وقد عبّر أكثر من مسؤول في "حماس" عن موقفه بشأن عدم المبادرة إلى أي اشتباك مع الاحتلال من غزة، الأمر الذي يعني أن الشعب الفلسطيني بات أعزل وبلا أي سلاح، فلا مقاومة ولا مفاوضات، بل رُجّ به تحت مظلة الانقسام في فضاء فارغ فقدّ فيه بوصلته، واضطرب سلم أولوياته، وأدخل في حالة من التيه والضياع. ويجب عدم إغفال تداعيات الانقسام الأخرى، من حيث تصدع منظومة القيم والمفاهيم التي شكلت ناظماً لعلاقات الأطر والمؤسسات وأبناء الشعب بعضهم ببعض.

لقد وفر هذا الوضع المرير فرصة لا تعوض لدولة الاحتلال، وتحديدًا التيارات الفاشية اليمينية الحاكمة في إسرائيل، كي تنفّذ فصولاً إضافية من برنامجها التوسعي الإحلالي. ويمكن قراءة ذلك بكل وضوح من خلال القرارات والتشريعات والميزانيات التي تخصصها حكومة الاحتلال لإطباق السيطرة على القدس وتهويدها، وتعزيز الاستيطان في أنحاء الضفة الغربية كلها لخلق واقع جديد من شأنه إسقاط الحل القائم على أساس إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ضمن حدود سنة ١٩٦٧، علاوة على حرب الاستنزاف التي تشنّها على شعبنا متمثلة في عمليات القمع والقهر والقتل والاعتقال، والهادفة إلى استنزاف طاقته وضخّ مشاعر الإحباط واليأس من قدرته على تحقيق حريته

واستقلاله وبناء دولته.

إن الحركة الوطنية التي استمدت شرعيتها الشعبية من وعدها للشعب بقيادة نضاله لتحقيق الحرية والاستقلال، وكان هذا مبرر وجودها، مدعوة اليوم إلى عملية تقويم شاملة لتجربتها، والوصول إلى خلاصات وقرارات حاسمة تستند إلى رؤيا وتشخيص واقعيين للحالة التي وصلنا إليها، وصوغ برنامج سياسي كفاحي تلتئم في إطاره القوى الفاعلة كافة.

إن الحلول المجزوءة كتلك التي تناولها العديد من اتفاقيات المصالحة تمثل حلولاً تخديرية من شأنها تعميق الأزمة بالمعنى الاستراتيجي، ولذلك يجب أن ينطلق التوافق الداخلي من حقيقة أن المبرر الرئيسي لوجود جميع الفصائل هو تعهدها بالنضال في سبيل الحرية والاستقلال، الأمر الذي يتطلب توافقاً على الصيغة النضالية الأمثل للتصدي للاحتلال ومشاريعه التوسعية، وهي صيغة تمكّن من تعديل ميزان القوى بيننا وبين الاحتلال، وصولاً إلى استعادة زمام المبادرة وفرض الأجندة الوطنية على واقع الصراع مع الاحتلال، ثم التقدم بالشعب الفلسطيني نحو حريته واستقلاله.

إن تحقيق ما تقدم يعتمد على مسألتين أساسيتين:

أولاً: إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بشكل يضمن مشاركة كاملة لجميع القوى الفاعلة والمؤثرة على أسس ديمقراطية تعزز حالة التنوع في المجتمع الفلسطيني، وتكريس مفهوم الشراكة في العمل والنضال والقرار السياسي والكفاحي بحيث لا يجرّ تيار أو فصيل الشعب الفلسطيني نحو خيار يمثل خياره هو، أكان سياسياً أم كفاحياً، وكذلك إعادة بناء الأطر والأجسام التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتحديداً اتحادات الطلاب والمرأة والعمال.

ثانياً: تحقيق حالة توافق وطني على قضيتين أساسيتين:

١- التوافق على برنامج سياسي واحد يحدد، وبشكل واضح، أهداف نضال الشعب الفلسطيني، استناداً إلى قرارات المجالس الوطنية المتعاقبة، والقرارات الدولية التي أقرت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين، استناداً إلى القرار الدولي رقم ١٩٤، بما يقود إلى وحدة الهدف والخطاب السياسي، إذ لا بد من إزالة الالتباس الذي وظفه الاحتلال في تبرير ترده وعدم التزامه بالقرارات الدولية.

٢- الاتفاق على الدخول في معركة الحسم مع الاحتلال من خلال ثورة شعبية سلمية (بالمعنى الدقيق والمطلق للكلمة) تبدأ ولا تنتهي إلا بتحقيق الأهداف الوطنية كاملة، وهي ثورة تستند أساساً إلى مشاركة شعبية واسعة من طرف الفلسطينيين كلهم في جميع أماكن وجودهم، وإلى ما تراكم من تجربة كفاحية وسياسية. فسياسياً، أغلقت إسرائيل الأبواب كلها، وقوّضت الأمل بإمكان تحقيق الحرية عبر التفاوض، أمّا نضالياً، فبات ضرورياً اعتماد أسلوب نضالي يمكّن أولاً من تحويل كل فلسطيني، صغيراً كان أم كبيراً، إلى جندي في معركة التحرير، ويوفر فضاءً واسعاً لإبداعات الشباب الذين سيوفرون آفاقاً جديدة للعمل مستفيدين من ثورة الاتصالات وتقنيات التواصل.

وتستند الثورة الشعبية السلمية إلى مرتكزين أساسيين:

١ - شموليتها وسلميتها وقدرتها على استيعاب جميع الطاقات وتحشيدها داخل فلسطين وخارجها، وفتح آفاق واسعة لدى أنصار الحرية في أنحاء العالم كله للانخراط معنا في هذه المعركة.

٢ - أنها ثورة تنطلق بقرار إجماعي فلسطيني، وتكون منظمة ومخططاً لها، بحيث تتولى الحركة الوطنية بناء هياكلها وتشكيلاتها الميدانية، بما يمكّنها من تحقيق أعلى درجة من الإدارة والتناغم الخلاق، كما تحمل برنامجاً سياسياً واضحاً ومعلناً.

مقدمات وآليات البدء بإطلاق الثورة السلمية.

أولاً: على الصعيد السياسي:

أ - إعلان وقف العمل باتفاق أوسلو وكل ما ترتب عليه من التزامات.

ب - إعلان سحب الاعتراف بدولة إسرائيل، والاشتراط بأن يتم هذا بشكل متبادل وفي إطار الاتفاق النهائي الذي يضمن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ج - مقاطعة دولة الاحتلال بشكل شامل وبالمعنى الدقيق للكلمة، على أن يتم في اليوم الأول للثورة إحراق الهويات في إطار حالة تظاهرية منتظمة، وإصدار بطاقات هوية فلسطينية جديدة.

د - اتخاذ قرار بالانضمام إلى جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بما يكفل تعزيز الموقف الفلسطيني وتقويته.

هـ - تأكيد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقائدة مسيرة الكفاح الوطني، فتقوم اللجنة التنفيذية بتشكيل حكومة ظل فلسطينية في المنفى تكون مهمتها محددة في إدارة الصراع السياسي والدبلوماسي أمام المحافل الدولية، وتأخذ تعليماتها من اللجنة التنفيذية، وهي غير مفوضة بالتفاوض، ذلك بأن القرار النهائي يبقى من مسؤولية أطر منظمة التحرير.

و - إبداء الاستعداد للتفاوض، لكن ضمن أسس ومرجعيات جديدة، على أن يسبق هذا مؤتمر دولي يحدد المرجعيات والأساس والإطار الزمني لعملية سياسية جديدة، ورفض اشتراط وقف الثورة للبدء في العملية السياسية.

ز - الإبقاء على السلطة الوطنية الفلسطينية وعدم المبادرة إلى حلها، وتغيير وظائفها ودورها بحيث تكون أحد مكونات الحالة الوطنية الجديدة.

ثانياً: على الصعيد العملي الميداني:

يجب التحضير الجيد والمتكامل عبر بناء الأطر والهياكل الميدانية، على أن يترافق ذلك مع عملية توعية كل بيت وكل أسرة، باستخدام المنابر كلها لشرح فكرة الثورة وآلياتها وأهدافها وضوابطها ومرجعياتها، وتوزيع كتيبات على المواطنين جميعاً تحمل فكرة الثورة بتفصيلاتها كافة. ويتم البدء بتنفيذ البرنامج الكفاحي الميداني ضمن خطط وتكتيكات شهرية وأسبوعية ويومية يتم الإعلان بشأنها بشكل دوري ومنتظم، بحيث يكون للأطر الميدانية صلاحيات شبه مطلقة ضمن روح الخطة ونصها، مع تأكيد مرجعية الإطار القيادي الموحد المكلف من منظمة التحرير الفلسطينية، ومع الحرص المستمر على سلمية الثورة، لأن سلميتها والقدرة على المحافظة على طابعها هذا ستكونان أداة القياس الرئيسية لنجاحها وانتصارها.

أمّا أدوات العمل الميداني وآلياته فتتمحور حول المسائل التالية:

- ١- ممارسة السيادة الوطنية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مقدّمها مدينة القدس بشكل رمزي، من خلال رفع ملايين الأعلام الفلسطينية في كل ركن بما فيه الحقول والجبال.
 - ٢- إغلاق جميع الطرق الالتفافية من أقصى الأراضي المحتلة إلى أقصاها، وتحديد الطرق التي يستخدمها المستوطنون والجيش، وكذلك من خلال مرابطة المواطنين في تلك الشوارع ليلاً ونهاراً، بما يؤدي إلى إغلاقها بالكامل.
 - ٣- تدمير البنية التحتية التي بناها الاحتلال على مدار أعوام طويلة خدمة للمستوطنين ولتعزيز بقائهم في أرضنا المحتلة، ماء وكهرباء وهواتف وطرقاً وشبكات إلكترونية.
 - ٤- الزحف نحو القدس بين وقت وآخر بعشرات الآلاف، على أن يتوّج ذلك بإعلان قرار القيادة الفلسطينية التوجه إلى القدس للصلاة هناك، ودعوة المواطنين إلى الانضمام والتوجه نحو القدس، وهذه فاعلية يشارك فيها أبناء الشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨.
 - ٥- مقاطعة السلع الإسرائيلية كلها، وكذلك جميع المحاكم العسكرية والمدنية الإسرائيلية، وقطع أي صلات من أي نوع مع الاحتلال.
 - ٦- في مناسبات محددة ومواعيد تقررها قيادة الثورة يزحف اللاجئون الفلسطينيون من الدول المجاورة إلى الحدود من أجل ممارسة حقهم في العودة، وبالتوازي يتم تحريك مواكب سفن تحمل فلسطينيين ومتضامنين تتجه نحو سواحل فلسطين وتحاول الدخول، كما يُطلب من حملة الجنسيات من اللاجئين من الفلسطينيين تنظيم رحلات عودة عبر الجو.
 - ٧- تنظيم الفاعليات الشعبية أمام السفارات الإسرائيلية في أنحاء العالم كلها، إلى حد إعاقتها وعدم تمكينها من ممارسة عملها بانتظام، ويكون ذلك بالتعاون مع جميع المنظمات والقوى المناصرة للقضية الفلسطينية.
 - ٨- الانخراط بشكل رسمي في حملات المقاطعة الدولية وتوسيع دائرتها، والتأثير في بعض القوى والنقابات، وتحديد العمال، للانضمام إلى حملة المقاطعة، بحيث تمتنع من تحميل وتفريغ البضائع القادمة والذاهبة من إسرائيل وإليها.
 - ٩- تنظيم فاعليات، وبشكل مستمر ومكثف، أمام ممثلات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ودعوتها إلى ممارسة دورها والضغط على دولة الاحتلال.
- إن مصدر الأزمة التي تعيشها الحركة الوطنية اليوم هو حالة الارتباك في كيفية التعامل مع الاحتلال، ولذلك فإن الطريق الأصوب للخروج من المأزق هو الاصطدام بمشروع الاحتلال، بصورة دائمة ومكثفة، استناداً إلى رؤية سياسية واضحة، وعمل جماعي منظم ومخطط له، وبعيداً عن الارتجال والاستعراض.
- قد تبدو الفكرة المطروحة (نظراً إلى حالة الإحباط السائدة) خيالية أو حاملة، لكنني أرى أنها ممكنة وواجبة، لأن الصيغ التوفيقية الأخرى كلها، حتى تلك التي اتُفق عليها وجرى توقيعها ولم تُنفذ، لا تتضمن من الناحية العملية صيغاً تضمن التوافق على برنامج كفاحي في مواجهة برنامج الاحتلال ومخططاته، ولذلك فهي تتعايش مع الاحتلال بشكل ما.
- يملك الشعب الفلسطيني مخزوناً هائلاً من التجربة والإرادة والوعي والاستعداد للتضحية، ولذلك فإن ما يبدو اليوم "أحلاماً وردية" أو تفكيراً غارقاً في الطوباوية، يمكن أن يتحول غداً إلى رافعة أساسية تنقلنا إلى واقع جديد، وتضعنا على سكة التحرير والعودة. ■